" دور وإنعكاسات تطبيق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي في إمتصاص البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014".

إعداد:

د. حكيم شبوطي[*].

أ. ياسين مراح[**].

ملخص:

تناولنا في هذا البحث أثر ودور تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي ببرامجها الخماسية الثلاثة 2000 – 2014 في إمتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، خاصة وأنها تشترك في إستراتيجية التحكم في كتلة الأجور الثابتة منذ منتصف التسعينات من جهة، ومن جهة أخرى العمل على إستدامة معدل النمو الإقتصادي عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق إنتعاش حقيقي وفعال للإقتصاد وفي مختلف القطاعات كفيل بإمتصاص البطالة المرتفعة، إلا أن ضغط النقابات العمالية والبحبوحة المالية المتأتية من إرتفاع إيرادات المحروقات حال دون تطبيق هذه الإستراتيجية بفعالية، مما أفقد البرامج الخماسية فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

ومما يعاب على على سياسة الإنعاش الإقتصادي هو معالجتها لمشكل البطالة من جانب إجتماعي أكثر منه إقتصادي من خلال وكالتي الادماج المهني DAS والوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري غير الانتاجي، مما ولد ضغوطا تضخمية وبطالة مقنعة دون إستحداث مناصب عمل حقيقية، ناهيك عن المشاكل الناتجة عن هذه الظروف المؤقتة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي مؤشرات البطالة، التشغيل.

Abstract:

In this paper, we discussed the impact and role of implementing the economic recovery policy in its five-year programs 2000-2014 in absorbing unemployment and providing jobs, especially as they share the strategy of controlling the fixed wage mass since the mid-nineties. On the other hand, High levels that allow real and effective recovery of the economy and in various sectors to absorb the high unemployment, but the pressure of trade unions and the financial viability of high fuel revenues prevented the effective implementation of this strategy, which lost the five programs effectiveness in the Qiq ruler goals.

The economic recovery policy is to address the problem of unemployment more socially rather than economically through the DAS and the National Employment Agency (ANAS),

[*] أستاذ محاضر "أ" كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة المدية.

[**] أستاذ مساعد - كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة Yassinemerah89@Gmail.com.

which has inflated the non-productive administrative system, creating inflationary pressures and disguised unemployment without creating real jobs, let alone On the problems resulting from these temporary circumstances.

Key words: economic recovery policy, economic growth; Unemployment, employment indicators.

مقدمة:

لقد دفعت البطالة العالية، والتوترات الإجتماعية المتزايدة، والضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ عام 2000 لتخفيف الظروف الإقتصادية الإجتماعية الحكومة إلى تغيير موقفها المالي المتشدد في برنامج التعديل الهيكلي، فقد قامت هذه الحكومة بتنفيذ سياسة للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2014، مستخدمة عائدات البترول لتعزيز الطلب الإجمالي الفعال وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق العديد من فرص العمل الجديدة، وهبوط معدلات البطالة، بالإضافة إلى تقليص عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم .كما حقق الاقتصاد الوطني في نهاية سنة 2014 تقدماً في مجال تحسين أهم المؤشرات المالية الكلية.بيد أن الصحة المالية الحالية ونسب النمو الاقتصادي المسجلة في السنوات القليلة الأخيرة، لا يجب أن تخفي المشاكل التي قد تمنع من الاحتفاظ بنسب نمو اقتصادي معتبرة على الدوامن وخاصة وأن ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري لاعتماده الدائم على مورد النفط جعل قطاعات النشاط الاقتصادي خارج المحروقات تفتقد للنشاط لاسيما قطاع الصناعات المصنعة الذي يشكل هيكل الإنتاج العصري.

والمتصفح للبرامج الخماسية التنموية 2000 - 2014 من حيث أوجه التقارب بينهم، نجد أن الهدف الرئيسي لبرنامجي دعم النمو 2005-2009 وتوطيد النمو 2010-2014 والمتمثل في العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ما هو إلا تكملة لما تم البدء به من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2000-2004، والذي كان من أهم نتائجه تسجيل معدلات نمو إقتصادي مقبولة، كما أنها تشترك في ضرورة التحكم في سياسة الأجور، تَعرف سياسة الأجور في الجزائر ثباتا منذ منتصف سنوات التسعينات.

الاشكالية: من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

تتضمن الدراسة إشكالية الدراسة إنعكاسات برامج سياسة الانعاش الاقتصادي، وإنعكاساتها على النمو الاقتصادي وإمتصاص البطالة، إذ عرفت الجزائر خلال فترة تطبيق برامج سياسة الانعاش الاقتصادي جنوحا هائلا للإنفاق، تم تمويله من ريع المحروقات، على إثر إرتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، ما مكن من إطلاق برامج

تنموية خماسية، كان لها أثر واضح على إمتصاص البطالة، ورفع معدلات النمو الإقتصاي للفترة 2000 – 2015.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تحليل البرامج الخماسية الثلاثة لسياسة الإنعاش الإقتصادي، وعرضها بصفة مبسطة إضافة إلى تفسير الآثار الإقتصادية لهاته البرامج، إلا أن المتتبع لسياسة الانعاش الاقتصادي يلاحظ العديد من النقائص إن لم تكن إختلالات،فإن لم تكن هاته الاختلالات ناتجة عن البرامج التنموية المطبقة، فإن ذلك يعني أنه لا مبرر لمعالجتها من خلال السياسات الإقتصادية للدولة لأنها تعد أمرا مرغوبا فيه، على إعتبار أنها نتاج تفاعل الأعوان الإقتصاديين، وتغيير تفضيلاتهم في الحيز الزمني، أم أنها نتاج إختلال في الأسواق فينبغي على الدولة إتخاذ كافة الوسائل كي تعيد التوازن للأسواق.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على البرامج الخماسية وإستراتيجيتها المالية، بالإضافةإلى وخصائصها.
- إبراز الجانب الآثار التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي.

حدود الدراسة:

تغطي فترة الدراسة من 2000 – 2015 مرحلة مفصلية في الإقتصادي الوطني الجزائري، وذلك لأنها تحتوي على مرحلة متباينة من تطور مؤشرات الإقتصاد عن سابقتها، التي تمثلت في برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي للفترة 1990 – 2000، كما أنها فترة كافية للتحقق من الآثار التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى تقارب في البرامج المطبقة في هذه المرحلة من حيث الأهداف المسطرة التي تهدف في مجملها إلى تحسين المستوى المعيشي والتركيز على دفع قطاع البنى التحتية.

منهج الدراسة:بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية :

- ❖ المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا أداة التوصيف، لتحديد مدى فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في إمتصاص البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ❖ المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح وتحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

أولا الإطار النظري لبرامج سياسة الإنعاش الإقتصادي:

نتناول في هذا المحور الإطار النظري لسياسة الانعاش الاقتصادي، من خلال دراسة برامج سياسة الانعاش الاقتصادي من الغلاف المالي لكل برنامج إلى الإستراتيجية المالية وغيرها، وذلك على النحو الآتي:

1. نبذة عن الغلاف المالي لكل برنامج على حدى كالتالي:

أ. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000 – 2004.

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 و يتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية و أخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت و لتحسين مستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية.

فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي و ما بين الجهوي.

❖ المحاور الكبرى لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004[1].

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ إختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز؛
- ✓ إعادة الاعتبار و صيانة البنى التحتية؛
- ✓ مستوى نضج المشاريع؛
- ✓ توفير الوسائل و قدرات الإنجاز، و لاسيما منها الوطنية؛
- ✓ العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج و المستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

جدول رقم01: الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004.

القطاع	الغلاف المالي
المحيط (تهيئة البيئة)	6,1 مليار دج؛
الطاقة.	16,8 مليار دج؛
الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة).	9,1 مليار دج؛
السكن.	35,6 مليار دج.
التعليم العالي	18,9 مليار دج؛
البحث العلمي	12,38 مليار دج؛
الصحة و السكان	14,7 مليار دج؛
شباب و رياضة	04 ملايير دج؛
الثقافة و الإتصال	2,3 مليار دج؛
الشؤون الدينية	1,5 مليار دج.

المصدر: زرنوح ياسمينة اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة– 2006،ص186.

ب. برنامج دعم النمو الأول 2005–2009.

تعتمد الإستراتيجية المالية للبرنامج على مزج الإطار النظري الذي يتحكم في آليات تنفيذ البرنامج والواقع الاقتصادي وما يحتويه من معطيات ومؤشرات، والتي تعتبر كأساس للتنبؤات التي بني عليها هذا الأخير.

وإن جئنا لأكثر تفصيل في الجانب الفكري والنظري، نجد أن البرنامج لا يخرج عن كونه أداة من أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تتبنى الفكر الكنزي للنمو، المعتمد على الإنفاق الاستثماري الحكومي، وبذلك يعتبر برنامج دعم النمو تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث لا يوجد بينهما أي اختلاف من حيث الجوهر الفكري، وإنما هناك بعض الاختلافات من حيث التنفيذ، لأنه من البديهي أن يتم تدارك بعض الأخطاء التي تم الوقوع فيها سابقا، وعموما يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي:

- ❖ قطاع الخدمات العمومية الإدارية.
- ❖ القطاع الاقتصادي.
- ❖ قطاع الهياكل القاعدية.
- ❖ قطاع التنمية البشرية.
- ❖ قطاع الإسكان والظروف المعيشية.

وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج بين القطاعات وفقا لما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم02: يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف القطاعات.

القطاع	حجم النفقات المخصصة له مليار دج	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
قطاع الخدمات العمومية الإدارية	790,4	% 20,8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600,4	% 15,8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862,6	% 22,7
دعم القطاع الاقتصادي	577,6	% 15,2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	% 25,5
المجموع العام	3800	% 100

المصدر: محمد سعودي – اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر "حالة ولاية المدية " – مذكرة ماجستير غير منشورة– جامعة الشلف – 2006- ص200.

ج. برنامج دعم النمو الثاني 2010–2014.

في إطار تعزيز الجهود التنموية ،ومواصلة بناء الاقتصاد الوطني تم إطلاق برنامج دعم النمو الثاني وهو برنامج خماسي بـ 286 مليار دولار ،بحيث استفاد كل قطاع من ميزانية جد معتبرة كانت في بعض القطاعات كالتالي:

استفاد قطاع التربية الوطنية من 852 مليار دينار في إطار برنامج الإستثمارات العمومية للفترة ما بين 2010-2014 و الذي أفرد له غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار موجه لإنجاز العديد من البنيات التحتية و سيخصص هذا الغلاف المالي الذي أعلن عنه خلال مجلس الوزراء الأخير لإنجاز 3000 مدرسة إبتدائية و 1000 متوسطة بالإضافة إلى 850 ثانوية و أزيد من 2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية و نصف الداخليات و المطاعم،كما خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية2014-2010 الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 24 ماي غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2014-2010 الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 24 ماي غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة .

وتم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية .

كما خصص غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل انجاز مليوني (2) وحدة سكنية و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني بالنسبة للفترة الممتدة من 2014-2010

كما خصص لقطاع العدالة، في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2014-2010 الذي تمت المصادقة عليه الاثنين من قبل مجلس الوزراء، حوالي 379 مليار دج .وستوجه 379 مليار خاصة إلى إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.

من جانبه، يتميز البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة2014-2010 في قطاع الأشغال العمومية بالاستمرارية و يؤكد بالتالي إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد و تعزيز المنشآت الأساسية كما يتضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة ميزانية شاملة بقيمة 6.447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية.

من جانبه استفاد قطاع الفلاحة في إطار البرنامج الخماسي من غلاف مالي قدره 13،5 مليار دولار، بهدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام، إلى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع 360 ألف هكتار من الغابات، و70 ألف هكتار من المناطق الرعوية، إلى جانب مليون هكتار من الزيتون.

يشكل بعث الإنتاج الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث مناصب شغل مستقرة أهم انشغالات برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 الذي خصص له مبلغ 21214مليار دج أي 286 مليار دولار.

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة.

1. تطور معدلات البطالة في الجزائر.

شكلت البطالة المقنعة قبل وبعد الفترة 2000 – 2014 حصة الأسد من معدل البطالة في الجزائر، والتي تبقى(معدلات البطالة)تدق ناقوس الخطر الذي يعكس وضعية النظام الإقتصادي الذي تمر به الجزائر، نتيجة السياسات الداخلية غير الفعالة في القضاء على البطالة، التي تعتبر نتاج تراكم الإختلالات التوازنية التي حدثت بفعل الدورات الإقتصادية قبل سنة 2000، والتي كانت لها آثار سلبية نجد على رأسها تفاقم مشكلة البطالة وإرتفاع حدتها.

وصفت منظمة العمل العربية في تقرير نشر سنة 2005 الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ " الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، ويجب عليها مجتمعة إنفاق أكثر من 70مليار دولار، ورفع نموها الإقتصادي من03%إلى07% لإستعاب القوة العاملة العاطلة، والجزائر كغيرها من الدول العربية عملت على القضاء على البطالة والحد منها كأثر سلبي للدورات الإقتصادية، إلا أن هذه السياسات غير فعالة بالشكل المطلوب للقضاء على البطالة، بحيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الإقتصادية[2].

وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة سوق العمل في الجزائر، وما هي أهم المزايا والخصائص التي تميزه، ثم نأتي لقياس البطالة حسب مختلف المؤشرات الموضوعة من قبل الجهات الرسمية، وأخيرا سنتعرض بالتفصيل لتحليل الظاهرة للفترة 2000 – 2012.

أ. طبيعة سوق العمل في الجزائر.

يرتبط التشغيل بمجموعة من العوامل والمحددات الأساسية بما فيها السياسات الإقتصادية، النمو الديمغرافي والتكوين المهني، التعليم والفئة النشيطة، فعالية الجهاز الإنتاجي ومرنته، إضافة إلى سياسة التشغيل وغيرها، إذ تشكل هذه الجوانب المحيطة بعالم الشغل أهمية بالغة من حيث تقييم وضعيته وتطوره عبر مختلف المراحل الزمنية التي مر بها الإقتصاد الوطني، والتي شكلت طبيعة سوق العمل في الجزائر[3]، إلا أنه يمكن أن نحدد أهم العوامل التي تشكل طبيعة سوق الشغل في الجزائر والتي تعود إلى عاملين أساسيين بالدرجة الأولى:

- **العامل الأول: يتمثل في مؤسسات سوق العمل.**
- **العامل الثاني:يتمثل في صدمات الإقتصاد الكلي.**

إذ يرتبط العامل الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل، والثاني فيتعلق بنمو الإنتاجية، معدل الفائدة، معدل التضخم، ومحددات الصدمات التجارية[4].

لتأتي عوامل أخرى بالدرجة الثانية نذكر منها تطور النمو الديمغرافي والذي يتأثر به سوق العمل بشكل كبير بإعتباره المحدد لحجم وكمية اليد العامل التي تعرض قوة عملها في السوق، إضافة إلى مستوى الإستثمار وحجم الإنتاجية ومرونة الجهاز الإنتاجي، والذين يعتبران المحدد الأول الذي على أساسه يتم الوصول إلى التوليفة المثلى للإنتاج والتي من بينها الأجور وحجم القوة المستعملة، لنضيف إلى هذه العوامل عامل التضخم، حيث تحكم العلاقة العكسية بين التضخم والأجور وبالتالي تأثيرها على سوق الشغل في الجزائر، إلا أن هذه القاعدة تختلف بعض الشيئ في الجزائر، ففي الوقت الذي كانت فيه معدلات التضخم منخفضة سُجِّلَ إرتفاعا في عدد الوظائف الجديدة بالنسبة للفترة التي إمتدت إلى غاية منتصف الثمانينات، إلا أنه مع بداية التسعينات عادت القاعدة الشهيرة وهي العلاقة العكسية، إذ وصل معدل التضخم 21% سنة 1993 في الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة 27% ، وعموما يمكن أن نقدم أهم الخصائص التي يتميز بها سوق العمل في الجزائر وهي[5]:

- ✓ عجز في اليد العاملة المؤهلة، وإنعدام التوافق بين مخرجات التكوين وإحتياجات سوق العمل.
- ✓ غياب بنك معلومات حول سوق العمل، وإنعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي، إضافة إلى ضعف المؤسسات الإقتصادية على التكيف مع المستجدات.
- ✓ ضعف التنسيق ما بين القطاعات، إضافة إلى سياسات الدولة في مجال التشغيل والتي ترجح المعالجة الإجتماعية للبطالة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، بدءا بالإقتصاد الموجه وإنتهاءا بسياسات التشغيل الحالية (مصالح الإدماج الإدماجي – عقود ما قبل التشغيل).

ب. قياس البطالة حسب المؤشرات الموضوعة من قبل الجهات الرسمية:

لدينا من خلال الجدول التالي تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر للفترة 2000-2011، وهي مقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، وهي تبين تطور مختلف المؤشرات الخاصة بسوق الشغل والقوة العاملة في الجزائر، وقدتم حسابها حسب المؤشرات المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول رقم03: مؤشرات البطالة في الجزائر للفترة 2000–2011.

السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل النشاط TA	معدل التشغيل TE	معدل البطالة U	السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل النشاط TA	معدل التشغيل TE	معدل البطالة U
2000	2,43	28,57	70,2	29,77	2006	1,24	30,20	87,7	12,27
2001	2,58	27,75	71,56	27,30	2007	1,37	29,24	86,2	13,8
2002	2,41	29,67	74	25,9	2008	1,16	29,96	88,7	11,3
2003	2,07	27,50	76,3	23,7	2009	1,07	30,16	90	10,2
2004	1,67	29,26	82,3	20,08	2010	-	30,48	90	10
2005	1,44	28,85	84,7	15,27	2011	-	-	90,1	9,9

Source : ONS - Rétrospectives (1970-2002) - Edition 2005- Algérie .

ت. تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة للفترة 2000–2014.

بعد الإستقلال مباشرة تبنت الجزائر سياسة الصناعات المصنعة في ظل الإقتصاد الموجه، إلا أنه بعد أزمة النفط التي حدثت سنة 1986 حدث إنفجار ديمغرافي، ومع إستمرار عجز المؤسسات العمومية التي كانت المشغل الأكبر لليد العاملة، لجأت الجزائر إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير ديونها، إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع إخراج هذه المؤسسات من وضعيتها، فلجأت إلى الخوصصة، وهو ما أدى إلى تسريح أعداد هائلة من اليد العاملة ، وهو ما ساهم في إرتفاع معدلات البطالة في كل القطاعات، مع كل مشاكل هذه الفئة من اليد العاملة المؤهلة والتي أصبحت في بطالة هيكلية، ومع بداية سنة 2000وإرتفاع أسعار البترول لجأت الجزائر إلى ثلاث مخططات تنموية خماسية، ساهمت إلى حد كبير في الحد من مشكلة البطالة، وعموما نستعرض حجم القوة العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2014 كما يلي:

1. توزيع حجم القوة العاملة حسب القطاعات:تعد دراسة التوزيع القطاعي لليد العاملة من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الإقتصادية، وإنعكاساتها على مساهمة القطاعات المختلفة في التنمية،والتي غالبا ما تصاحبها تحولات جوهرية في هياكل التشغيل، وعموما توزعت القوة العاملة في الجزائر للفترة 2000-2014 حسب مختلف القطاعات كالتالي:

جدول رقم04 : توزيع حجم القوة العاملة حسب القطاعات في الجزائر للفترة2000– 2008.

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	872880	1312069	1412340	1617125	1380520	16009633	1170897	1252000
%	14.12	21.06	21.13	20.74	17.16	18.15	13.62	13.69
الصناعة	826060	861119	804152	1060785	1058835	1263591	1027817	1141000
%	13.37	13.82	12.03	13.60	13.16	14.25	11.96	12.48
الأشغال العمومية	617357	650012	799914	967568	1212022	1257703	1523610	1575000
%	9.99	10.44	11.97	12.41	15.07	14.18	17.73	17.22
الخدمات	3863695	3405572	3667650	4152934	4392843	4737877	4871916	5178000
%	62.52	54.67	54.87	53.25	54.61	53.42	56.69	56.61
المجموع	6179993	6228772	6684056	7798412	8868804	8594243	9146000	9146000
%	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: سليم عقون – مرجع سبق ذكره – ص183.

الشكل رقم01: نمو حجم القوة العالمة في الجزائر للفترة 2000 – 2008.

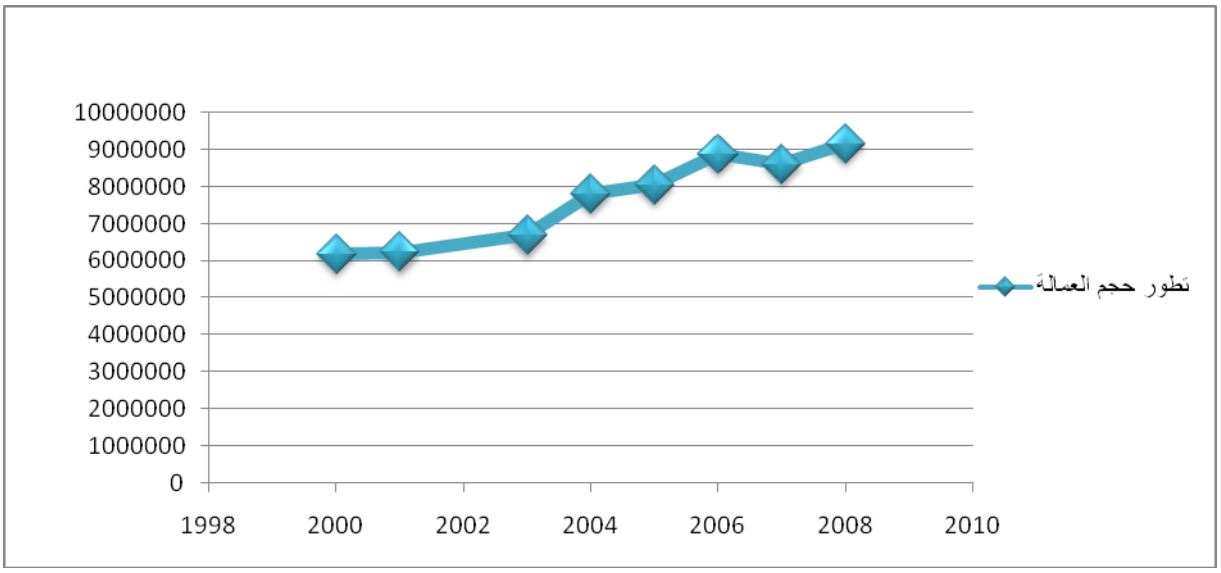

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن حجم القوة العاملة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا راجع لتحسن المستوى المعيشي بفعل البرامج التنموية المطبقة لدعم النمو الإقتصادي، فقد بلغت حوالي 06 مليون عامل سنة 2000 لتفوق 09 مليون عامل سنة 2009، بنسبة نمو قدرها 48%، لكنها ليست بوتيرة منتظمة، والمتفحص لهذه المعطيات يلاحظ مدى التباين في توزيع القوة العاملة بين القطاعات المختلفة، إذ يستحوذ قطاع الخدمات على حصة الأسد من حجم القوة العاملة، بعد أن كانت تتركز بشكل رئيسي في قطاعي الصناعة والزراعة، وهذا راجع لبرامج التشغيل المنتهجة ، والتي توجه اليد العاملة نحو قطاع

الإدارة العمومية غير المنتجة للثروة، إذ بلغت نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات نسبة تتراوح ما بين 53%-65% للفترة 2000 - 2014، يليه قطاع الفلاحة الذي أعيد له الإعتبار من خلال برامج الدعم الفلاحي، وقد بلغت حجم القوة المشغلة فيه ما بين 17% - 21% لنفسر الفترة، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية أصبح له دور كبير في إمتصاص اليد العاملة العاطلة، وذلك بعد إنطلاق البرامج الكبرى للبنية التحتية كالطريق السيار شرق – غرب وغيرها، ومشرع مليوني وحدة سكنية، وقد شهد القطاع تزايد معتبر في إستخدام اليد العاملة بنسبة قاربت21% سنة 2007 و25.5%سنة 2008على أساس سنة 2006، أما قطاع الصناعة فقد تراجع فيه حجم التشغيل على طول فترة الدراسة بنسبة 12.5%، ويعود السبب في ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي، وإلى إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، ما أدى إلى إنخفاض حجم القوة العاملة فيه.

يساهم قطاع الخدمات والتجارة والإدارة بالقسم الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي الخام للجزائر، وهذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري المعتمد بشكل رئيسي على ريوع قطاع المحروقات التي تُوَجَّه آليا إلى تضخيم الجهاز الإداري لإمتصاص حجم القوة النشطة العاطلة.[6]

ث. تتبع معدلات البطالة في الجزائر للفترة2000 – 2014:

البطالة بإعتبارها أثر من آثار الدورات الإقتصادية، فإن المتتبع لتطور معدلات البطالة يجدها متذبذبة من سنة لأخرى، إلا أنه في الجزائر، وخلال فترة الدراسة 2000-2014 تجدها تأخذها شكلا تنازليا نتيجة تأثير برامج دعم النمو، والتي نستعرضها حسب تأثير كل برنامج، ومساهمته في تراجع معدلات البطالة في الجزائر كما يلي:

a. **الفترة الممتدة من 2000-2004:**

شهدت هذه الفترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وهو برنامج خماسي طبق بهدف دفع عجلة التنمية المتوقفة منذ سنوات التسعينات، إضافة إلى إمتصاص البطالة الكبيرة ودعم التوازن الجهوي، وقد بدأ مردوده يظهر جليا منذ سنة 2001، إذ حقق قفزة نوعية كبيرة فقد حقق إنخفاض في معدل البطالة ب12%، إذ بلغت سنة 2000 نسبة 29.77% لتنخفض بالتدريج خلال سنوات تطبيق البرنامج لتصل7%سنة 2004[7]، وقد تم تشغيل 2.5 مليون فرد في هذه الفترة[8].

b. **الفترة الممتدة من 2005-2009:**

وهي الفترة التي تم خلالها تطبيق برنامج دعم النمو الأول، والذي أعتمد على إستراتيجية مالية هدفت إلى التحكم في الأجور والمديونية الخارجية ، إضافة إلى التوسع في نفقات التجهيز والتحكم أكثر في آليات تمويل القطاع العمومي، وقد إنعكست هذه الإستراتيجية بشكل جيد على معدل البطالة للفترة 2005-2009، فقد واصلت إتجاهها الهبوطي، لكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة.

تزودت الجزائر في فترة تطبيق مخطط دعم النمو وخاصة منذ جوان 2008 بمخطط عمل جديد لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي تم تطبيقه من طرف قطاعنا الوزاري.

يندرج هذا المخطط في إطار نظرة شاملة ومستقبلية في مجال التنمية الإقتصادية والإستثمار الوطني وهو يفضل المقاربة الإقتصادية لمعالجة البطالة، لاسيما الشباب طالبي الشغل المبتدئين.منذ الشروع في تنفيذه، شهد مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة تجسيد كافة محاوره.

يتضمن هذا المخطط سبعة (07) محاور مرتبطة بعضها ببعض وتهدف لضمان أفضل ضبط لسوق العمل ورفع عروض الشغل وذلك من خلال تحسين التأهيلات المهنية قصد ضمان التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

❖ **يتعلق الأمر بالمحاور الآتية:**

- ✓ تشجيع ودعم الإستثمار في القطاع الإقتصادي المولد لمناصب شغل دائمة،
- ✓ ترقية التكوين المؤهل خاصة في موقع العمل وفي الوسط المهني قصد تسهيل الإدماج في عالم الشغل.
- ✓ ترقية سياسة تحفيزية تجاه المؤسسات قصد تشجيع خلق مناصب شغل.
- ✓ ترقية تشغيل الشباب من خلال الإدماج المهني ودعم المبادرة المقاولاتية.
- ✓ إصلاح وعصرنة تسيير المرفق العمومي للتشغيل وتوسيع مجال تنصيب العمال للهيئات الخاصة المعتمدة.
- ✓ وضع آليات متابعة ومراقبة وتقييم هياكل تسيير سوق العمل.
- ✓ إنشاء وتنصيب أجهزة التنسيق القطاعي المشترك على المستويين المركزي والولائي.

❖ **في مجال تجسيد محاور مخطط العمل، تجدر الإشارة إلى ما يأتي:**

✓ فيما يتعلق بالإستثمار الوطني، قررت تدابير تشجيعية لفائدة المتعاملين الإقتصاديين وكرست بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وقانون المالية لسنة 2010.

✓ وضع تدابير تشجيعية أخرى جبائية وشبه جبائية (الضمان الإجتماعي) تتعلق كذلك بتشجيع التوظيف والتشغيل، لاسيما طالبي الشغل المبتدئين، إضافة إلى ذلك، وفي إطار تشجيع ترقية الإستثمار واستحداث مناصب شغل، بادرت الدولة بوضع سلسلة من التدابير لفائدة المستثمرين والشباب أصحاب المشاريع المستفيدين من أجهزة خلق النشاطات (جهاز المؤسسة المصغرة المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز البطالين أصحاب المشاريع البالغين من 35 إلى 50 سنة المسير من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

وفي ذات السياق، اتخذت تدابير تحفيزية من شأنها تشجيع التشغيل والمحافظة عليه لفائدة المستخدمين الذين يقومون بتوظيف طالبي الشغل، لاسيما المبتدئين منهم.

تتمثل هذه التدابير في التخفيضات والإعفاءات من الأعباء الجبائية، والتي ترتفع نسبتها لفائدة المستثمرين الكائنين في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

لقد سمحت كل هذه التدابير بتحقيق الحصيلة الآتية.

❖ **النتائج المتحصل عليها بخصوص الإدماج المهني(إحداث مناصب الشغل):**

1. **جهاز المساعدة على الإدماج المهني:** في المجموع، ومنذ الفاتح جوان 2008، تم إنجاز 496.132 تنصيبا موزعا حسب طبيعة العقد كما يأتي:

❖ عقود إدماج حاملي الشهادات: 153.897.

❖ عقود الإدماج المهني: 126.356 .

❖ عقود تكوين إدماج: 215.879.

من جهة أخرى، إستفاد أكثر من 300،11 شاب من توظيف في إطار عقد العمل المدعم عقب إنتهاء فترة الإدماج.

وفي مجال التكوين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، تابع أكثر من 8000 طالب شغل لأول مرة يتراوح أعمارهم من 16 إلى 20 سنة، تكوينا مكثفا في عدة حرف تعرف عجزا على المستوى المحلي.

تشجيع ودعم المبادرة المقاولاتية لفائدة أصحاب المشاريع في إطار الأجهزة المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
لقد عرفت النتائج المتحصل عليها خلال السنتين الأخيرتين تطورا ملحوظا في مجال المؤسسة المصغرة ومناصب الشغل الدائمة، حيث تم خلال سنة 2009، تمويل 28.836 مشروعا أحدث من خلالها 75.572 منصب شغل، في حين تم تمويل 13.189 مشروعا محدثا 37.354 منصب شغل مباشر سنة 2008.

2. **التنصيب الكلاسيكي – الوكالة الوطنية للتشغيل :**

في إطار ضبط سوق التشغيل من خلال التقريب بين العرض والطلب عن طريق شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل، تم تسجيل تطورا ملحوظا في التنصيبات المحققة لدى المتعاملين الإقتصاديين للقطاعين العمومي والخاص، وقد انتقل عدد التنصيبات من 64.092 سنة 2005 إلى 125.645 سنة 2007 وإلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009.

إن تحقيق نسبة التطور المقدرة بـ 118٪ (أكثر من ضعف المشاريع المنجزة) راجع أساسا إلى تطبيق قرارات المجلس الوزاري المشترك المنعقد في 6 جويلية 2008 والمكرس لإحداث النشاط من طرف الشباب أصحاب المشاريع، أما خلال الثلاثي الأول2010 فقد تم تحقيق 41.175 تنصيبا، في المجموع وبالنسبة لسنة 2009 فقط، ساهم قطاع العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي في إحداث 524.048 منصب شغل[9].

وكخلاصة: بلغت البطالة نسبة15.3% سنة 2005 لتنخفض إلى 10.2% سنة 2009، هذا نتيجة إستحداث عدد كبير من مناصب الشغل، حيث إنتقل العدد من 64092 منصب شغل سنة2005 إلى 125645 منصب شغل سنة 2007 فقط، وإلى 162290منصب سنة 2008 ليصل إلى 170858 سنة 2009[10].

3. الفترة الممتدة من 2010–2014:

وهي الفترة التي يتم خلالها تطبيق برنامج دعم النمو الثاني، وهو برنامج خماسي ضخم مقارنة بسابقيه، أخذ بعين الإعتبار وفي المقام الأول مساعدة الشباب طالبي العمل لأول مرة عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وهو ما ساهم في إحداث مناصب عمل قدرت بـ 75572 منصب للسداسي الأول من سنة 2010 لوحدها، و42343 لسنة 2011[11].

الجدول التالي يوضح إتجاه معدلات البطالة للفترة 2000–2012.

جدول رقم 05: يوضح إتجاه معدلات البطالة للفترة 2000–2011.

السنة	المعدل%	السنة	المعدل%
2000	29,77	2007	13,8
2001	27,30	2008	11,3
2002	25,9	2009	10,2
2003	23,7	2010	10
2004	20,08	2011	9,9
2005	15,27	2012	11
2006	12,27	2013	9.8

المصدر: الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء – تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة – نوفمبر 2008م ، www premier-Ministère gov dz ليوم 27\04\2011- ص 171.

شكل رقم02: شكل بياني يبن الإتجاه التنازلي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة2000–2013.

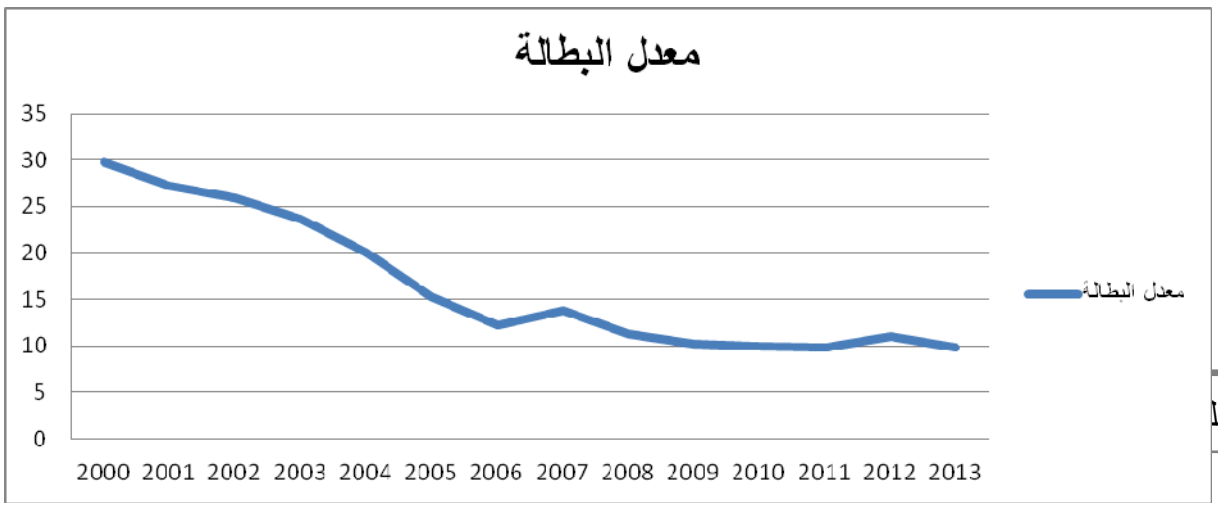

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

خاتمة:

لقد دفعت البطالة العالية، والتوترات الاجتماعية المتزايدة، والضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ عام 2000 لتخفيف الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحكومة إلى تغيير موقفها المالي المتشدد .فقد قامت هذه الحكومة بتنفيذ برامج لدعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة (2000-2014) مستخدمة عائدات البترول لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط والعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتكييف مقاربتها قصد استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أوالأجنبي ومواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و المصرفي انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية، وتعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق.

النتائج:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. البرامج الخماسية التنموية تشترك في سياسة التحكم في كتلة الأجور، إلا أنها عجزت عن ذلك بفعل الضغوط من النقابات العمالية من جهة والبحبوحة المالية المتأتية من إرتفاع أسعار المحروقات من جهة أخرى، جعل الحكومة تتخلى عن هاته الإستراتيجية، مما ولد ضغوطا تضخمية متتالية ناتجة عن إرتفاع الأجور في قطاع إنتاجي ضعيف.
2. تعالج سياسة الانعاش الاقتصادي البطالة من جانب إجتماعي، بحيث أن ضغوط الجبهة الإجتماعية أجبر الحكومة على التوسع في التشغيل المؤقت في وكالتي الادماج المهني DAS والوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، مما أدى إلى آثار سلبية كثيرة من خلال التضخم الحاصل في الجهاز الاداري غير المنتج، الذي بدوره ولد ضغوطا تضخمية إنعكست في تدهور القدرة الشرائية للمواطن منجهة، ومن جهة أخرى حدوث بطالة مقنعة وهدر لمورد القوة العاملة خاصة خريجي الجامعات.
3. ما يلاحظ على سياسة الانعاش الاقتصادي ضخامة مشاريع البنى التحتية كالبناء والأشغال العمومية التي من المفترض أن تمتص اليد العاملة العاطلة عن العمل، إلا أن تسليم هاته المشاريع للأجانب التي عملت على جلب اليد العاملة الأجنبية إما لتدني أجورها، أو لعزوف العمالة المحلية عن العمل في القطاع، حال دون تحقيق الهدف من هاته المشاريع في إمتصاص البطالة.

التوصيات:وعيله يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

1. ضرورة العودة إلى سياسة التحكم في كتلة الأجور على إعتبار أن الإقتصاد الوطني ريعي بإمتياز، أي أنه إقتصاد غير منتج، وبالتالي فإن أي زيادة في الأجور ستنعكس مباشرة في شكل تضخم.
2. وقف العمل بعقود وكالتي الادماج المهني DAS والوكالة الوطنية للتشغيل ANEM لأنهما موجهتان إلى القطاع الاداري غير المنتج الذي يشهد تضخما خطيرا، حتى يمكننا تلافي الوقوع في مصيدة البطالة المقنعة وهدر مورد العمل الثمين خاصة خريجي الجامعات.
3. توجيه القوة العاملة الى القطاع المنتج بدلا من توجيهها الى القطاع الاداري الاستهلاكي، وذلك حتى يكتسب الجهاز الانتاجي المرونة اللازمة التي من شأنها تحقيق الآثار الكينزية للطلب الفعال وهو صلب سياسة الانعاش الإقتصادي.

الإحالات والمراجع:

[1] زرنوح ياسمينة – إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة الجزائر2006.،ص180.

[2] سميرة العابد وزهية عباز – ظاهرة البطالة ففي الجزائر بين الواقع والطموحات – مجلة الباحث – جامعة ورقلة العدد 11 – سنة 2012 – ص.ص(76 – 77).

[3] عبد الرحمان العايب وناصر دادي عدون – البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر2010 – ص.ص(155 – 159).

[4] سميرة العابد وزهية عباز – مرجع سبق ذكره – ص77.

[5] سميرة العابد وزهية عباز – مرجع سبق ذكره – ص77.

[6] سليم عقون – قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدلات البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة سطيف 2010 – ص75.

[7] حصيلة المنجزات الإقتصادية والإجتماعية للفترة 1999 -2008 – نشرة إحصائية محملة من موقع بوابة الوزير الأول بتاريخ 2011/12/06 www.Premier-Ministre.gov.dz.

[8] دادن عبد الغني ومحمد عبد الرحمان بن طحين – دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 – مجلة الباحث – العدد10 سنة 2010 – ص181.

[9] ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل – مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي– الأربعاء 09 جوان 2010.

[10] الطيب لوح – تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق العمل وآفاق تطوره – ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل – وزارة التشغيل والعمل والضمان الإجتماعي – الجزائر 2010/09/06 – ص06.

[11] مصالح الوزير الأول – ملحق بيان السياسة العامة – محملة من موقع بوابة الوزير الأول بتاريخ 2011/12/06 -www.Premier- Ministre.gov.dz.